برنامج تنمية الصادرات وتمويل التجارة الخارجية في المنطقة العربية

عمان، فبراير 2022

د. رياض بن جليلي

مقدمة عامة

التجارة الخارجية: آخر التطورات

التّجارة الخارجيّة هي عبارة عن مجموعة من النشاطات التي تعتمد على تداول المُنتجات بين دولة مُعيّنة ودولٍ أُخرى، وتُعرَّف بأنّها تبادل الخدمات، ورؤوس الأموال، والسّلع، عن طريق الحدود الدوليّة أو الإقليميّة، وتُشكّل التّجارة الخارجيّة جُزءاً مُهماً من اقتصاد أغلب دُوَل العالم، كما تؤثّر بشكلٍ مُباشرٍ على ناتجها المحليّ الإجماليّ.

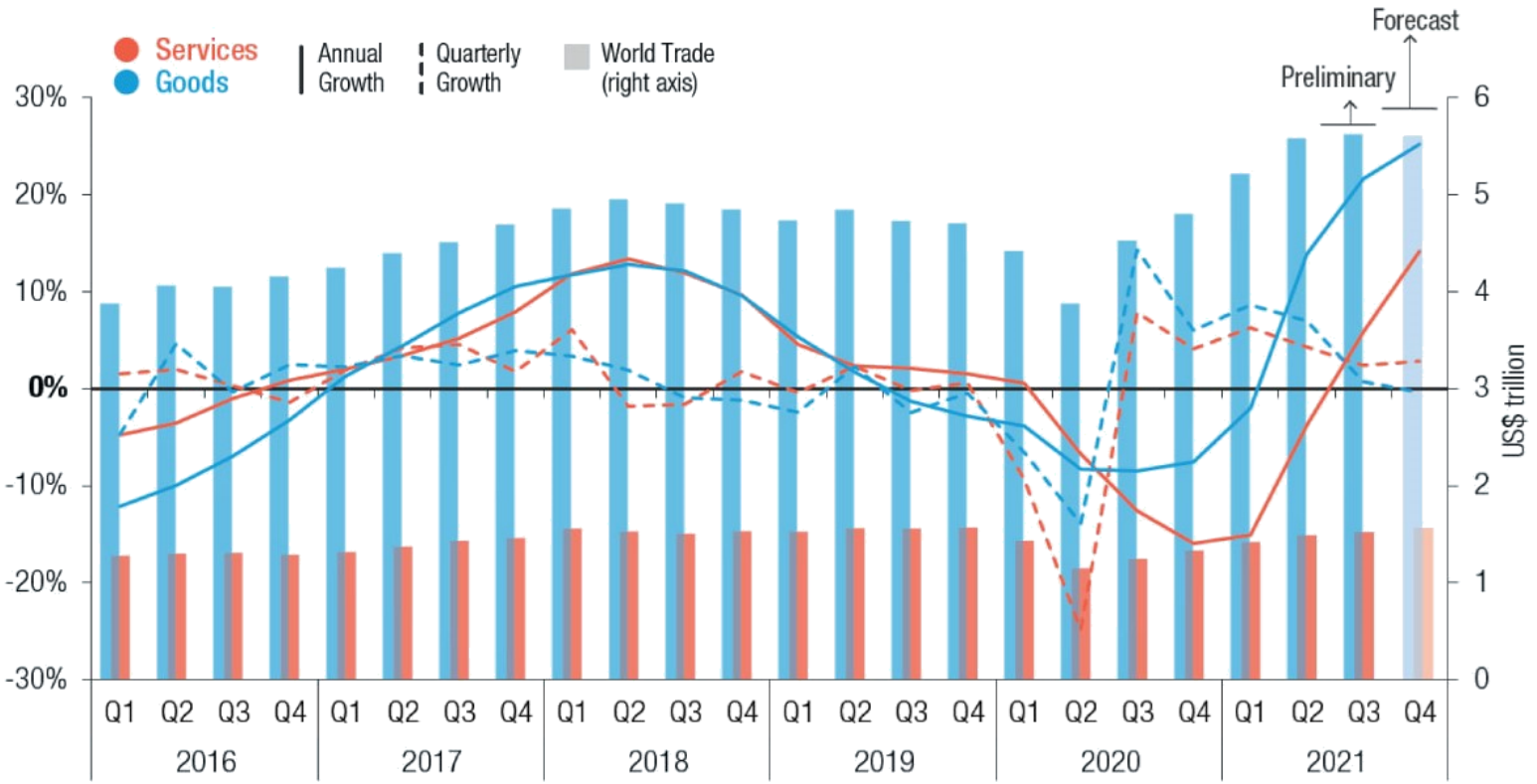

Source: UNCTAD calculations based on national statistics.

- بلغت قيمة التجارة السلعية العالمية 5.6 تريليون دولار أمريكي، مسجلة رقمًا قياسيًا جديدًا على الإطلاق وذلك في الربع الثالث من عام 2021. وسجلت تجارة الخدمات حوالي 1.5 تريليون دولار أمريكي .وبذلك بلغ النمو الفصلي في تجارة السلع حوالي0.7 %، في حين بلغ نمو الخدمات حوالي2.5%.

- على أساس سنوي ، لا يزال معدل نمو تجارة السلع أعلى بكثير من معدل نمو الخدمات (22% مقابل 6%) ومن المحتمل أن يستمر الاتجاه نحو نمو أبطأ لتجارة السلع ، بالإضافة إلى اتجاه أكثر إيجابية للخدمات ، في الربع الرابع من عام 2021.

انتعاش التجارة الخارجية قوي في جميع أنحاء العالم ...

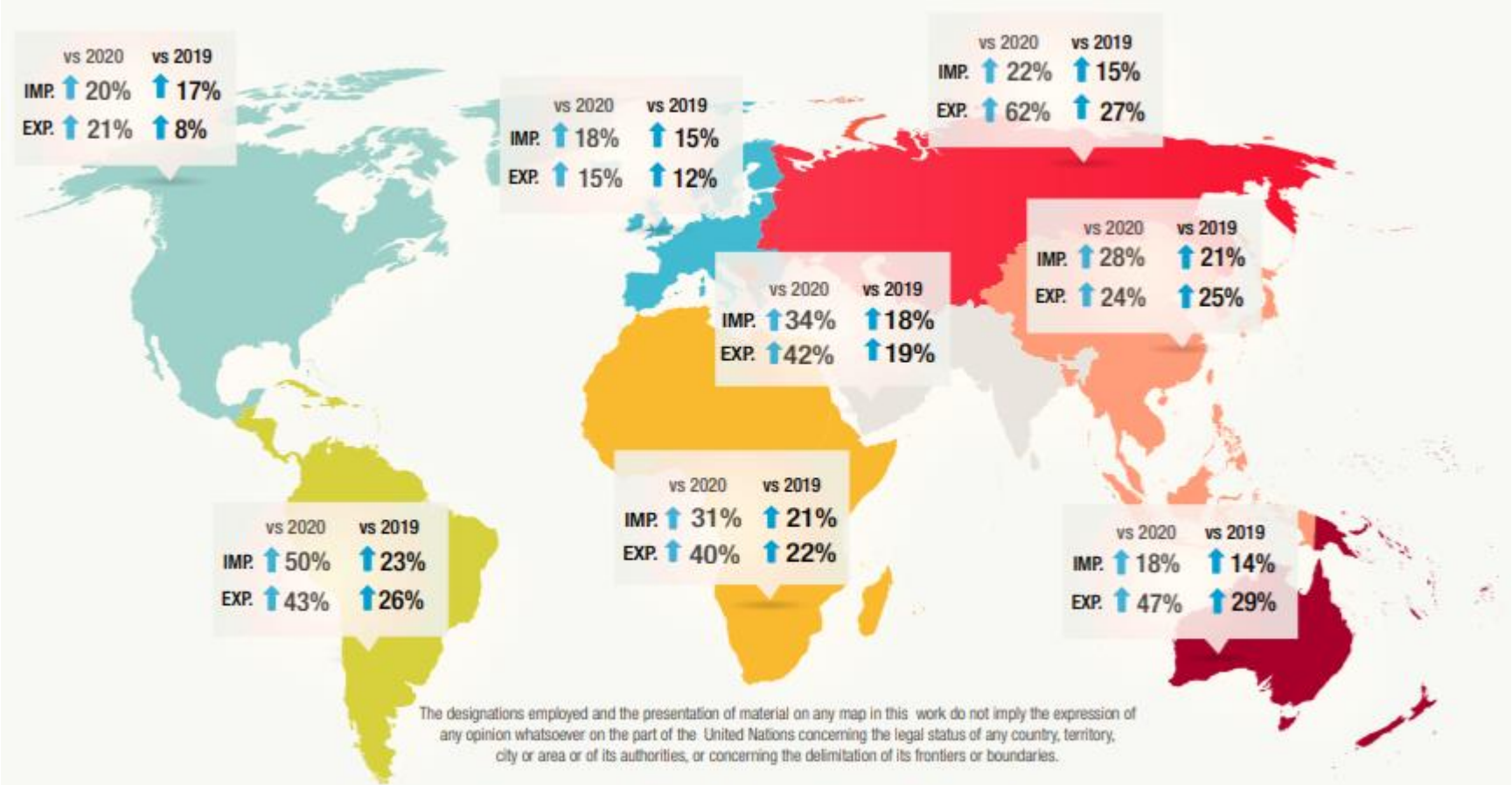

Source: UNCTAD calculations based on national statistics.

... ولكن مع بروز تحديات في مجال تمويل التجارة الخارجية

مع تطور الأزمة الصحية واستمرارها ، شهدت العديد من البنوك زيادة في إخفاقات المتداولين في الوفاء بالمدفوعات ، بما في ذلك في الصناعات والقطاعات بخلاف تلك التي تأثرت في البداية بعمليات الإغلاق، مثل شركات الطيران والملاحة الجوية والسياحة. سرعان ما أصبح واضحًا أن التمديدات لمرة واحدة لشروط الدفع من قبل الدائنين لن تكون كافية للتخفيف من أزمة تمويل التجارة. بناءً على تجربة أزمة 2008-2009 ، تدخلت الحكومات ووكالات ائتمان الصادرات والمؤسسات المالية الدولية ، بما في ذلك بنوك التنمية متعددة الأطراف، بشكل سريع لدعم الأسواق. قدمت بنوك التنمية متعددة الأطراف مبالغ قياسية من ضمانات تمويل التجارة والسيولة في البلدان النامية، بينما نفذت الحكومات خطط تأجيل الدفع. قدمت البنوك المركزية الكبيرة موارد النقد الأجنبي إلى البنوك المركزية الأخرى من خلال اتفاقيات المبادلة. كانت الجهود كبيرة حتى الآن ، ولكن لا تزال هناك تحديات في عام 2021 خاصة في الدول النامية ومن بينها الدول العربية.

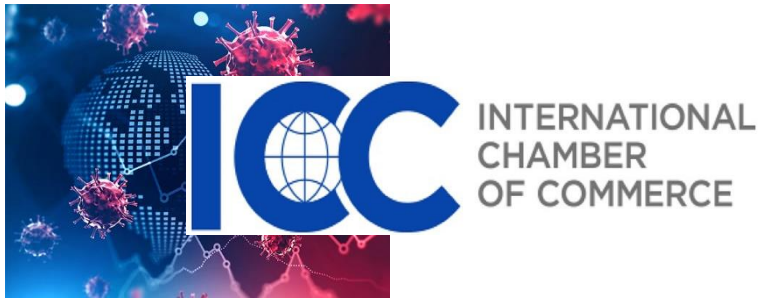

تقدر غرفة التجارة الدولية أنه ستكون هناك حاجة إلى 5 تريليونات دولار أمريكي من الائتمان التجاري المحتمل لتمكين التعافي السريع من الأزمة الصحية وحذرت من أن فجوات تمويل التجارة قد تعرقل التعافي العالمي مما يؤثر على فرص بقاء الشركات الصغيرة.

أهمية تمويل التجارة الخارجية

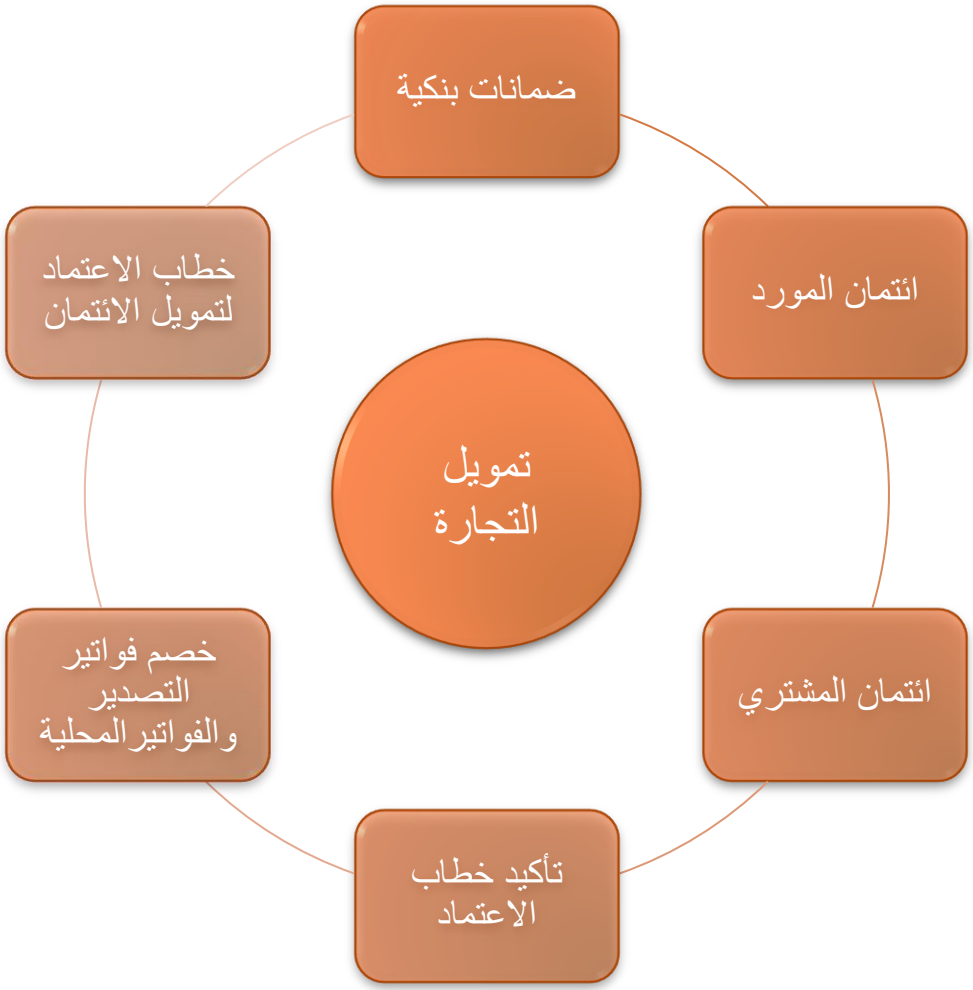

تضطلع المؤسسات عادةً مهما كان حجمها إلى توسيع نطاق نشاطها التجاري محليا ودوليا وتريد من المشترين استيراد منتجاتها أولاً. هنا تكمن أهمية تمويل التجارة كأداة لدعم القدرة التنافسية ولتيسيير إدارة الأعمال التجارية بما في ذلك تقليص مخاطر السداد في جميع أنحاء العالم.

لكن ما هو تمويل التجارة وكيف يساعد المستوردين والمصدرين؟

يمكن تعريف تمويل التجارة الخارجية بأنه نوع من أنواع الأنشطة الماليّة التي تعتمد على تقديم الدعم المالي المباشر أو غير المباشر للتجارة الخارجيّة. وتلعب المؤسسات المصرفية (البنوك والمؤسسات المالية) في مجال التجارة الخارجية دور الوسيط لتحقيق عملية تحويل السلع والخدمات من وإلى الخارج، ووضع حد لمخاطر التجارة الخارجية المعرقلة لنقل البضاعة وسلاماتها أثناء رحالات التجارة الدولية.

الأطراف المعنية

تتضمن عملية تمويل التجارة الخارجية العديد من الوسطاء التجاريين مثل البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية وشركات تأمين الائتمان التجاري لتسهيل المعاملات المالية المختلفة بين المستورد والمصدر. تعمل هذه الأطراف على تحمل مخاطر عدم الدفع والتوريد بين المشتري أو المستورد والبائع أو المصدر وذلك بتقديم التعويض عن الخسائر والأضرار. كما تساهم السندات وخطابات الاعتماد الصادرة عن تلك الأطراف المالية في إتاحة تسهيلات متعلقة برأس المال العامل من البنك، و/أو خفض متطلب الضمان الملموس على أدوات التداول. وقد تسمح تلك السندات للمصدر بالتوسع و النمو بالوصول إلى عملاء جدد.

المصدر والمستورد

البنوك

المؤسسات المالية غير المصرفية التجارية

شركات تأمين الائتمان التجاري

سوق تمويل التجارة الخارجية

- منذ عام 2000، تضاعفت تدفقات التجارة العالمية ثلاث مرات من 6.2 تريليون دولار أمريكي إلى 18.1 تريليون دولار أمريكي في عام 2019 – ويرجع هذا النمو بالأساس إلى الدور الذي لعبه تمويل التجارة، من خلال التمويل وتوفير السيولة وكذلك حلول التخفيف من المخاطر للمستوردين والمصدرين، مما يتيح لهم التعامل بثقة عبر الحدود.
- يلعب تمويل التجارة دورًا مركزيًا في الاقتصاد الحقيقي الذي يدعم ما يقدر بنحو 80-90 ٪ من التجارة العالمية (الائتمان التجاري والتأمين / الضمانات، ومعظم عمليات التمويل ذات آجال قصيرة).
- في عام 2020 ، غطى سوق تمويل التجارة الخارجية معاملات بلغ مجموعها 5.2 تريليون دولار ، أو ما يقرب من 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. بالنسبة للمؤسسات المالية ، تُرجمت هذه التغطية إلى 2٪ من إجمالي إيراداتها أو ما يقرب من 40 مليار دولار. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة في توافر التمويل تبلغ 1.7 تريليون دولار، مما يؤثر سلبا وبشكل كبير على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- تقدر غرفة التجارة الدولية أن ارتفاع حجم التجارة إلى مستويات ما قبل الجائحة في عام 2021 - تماشياً مع سيناريو الانتعاش "المتفائل" لصندوق النقد الدولي - سيتطلب 2 تريليون دولار أمريكي إضافية من تمويل التجارة مقارنة بعام 2020.

فجوة تمويل التجارة الخارجية الحالي

يمثل تعذر الاستفادة من الخدمات المالية حاجزا كبيرا أمام فرص التبادل التجاري وتوليد الدخل وتحقيق الرفاه الاقتصادي. ويعد الافتقار إلى التمويل بالنسبة إلى الشركات أكبر عقبة تؤثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الصغرى ومتناهية الصغر وعلى الشركات الجديدة والمشاريع الناشئة خاصة في البلدان النامية. ويرتبط الحصول على التمويل الميسور بالابتكار والنمو وإيجاد فرص العمل المستدامة.

- قدرت دراسة حديثة أجراها بنك التنمية الآسيوي أن فجوة التمويل التجاري وصلت إلى 1.7 تريليون دولار في عام 2020، وهو ما يمثل 10 في المائة من التجارة العالمية.
- تمثل فجوة التمويل تحديا كبيرا خاصة بالنسبة للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم التي تلعب دورًا متزايد الأهمية في التجارة العالمية. تبلغ معدلات رفض التمويل لمثل هذه الشركات 40 بالمائة. كما أشارت دراسة أجراها البنك الدولي عام 2017 إلى أن 65 مليون مشروع متناهي الصغر كان مقيدا بالائتمان.

محتوى البرنامج

I. التجارة الخارجية للدول العربية وأساليب تنمية الصادرات
II. مخاطر التجارة الخارجية
III. تمويل التجارة الخارجية
IV. تأمين أو ضمان ائتمان الصادرات
V. فجوة تمويل التجارة